من المقدمة

ليس دفاعاً عن إدارة شركة كهرباء القدس بل عن وجودها وعن مصالح المواطنين

مهما قيل في شركة كهرباء محافظة القدس. فان الواجب يقتضي المحافظة عليها، وتفويت الفرصة على الذين يحاولون المس بها والقضاء عليها.

وقد بات معروفا ان هناك من يحاول استغلال العثرات الادارية والمصاعب الفنية التي تواجهها الشركة لتبرير الاستيلاء عليها. ومن هؤلاء وزير الزراعة الاسرائيلي، اريك شارون الذي طالب بتصفية الشركة لان "خدماتها ليست على ما يرام" على حد قوله.

ونحن لا نريد انكار واقع ان "خدمات الشركة ليست على ما يرام" وان هناك جانبا من المصاعب ومصادر الشكوى تقع على عاتق ادارة الشركة.

ولكن هذا الجانب من التقصير ليس اساسيا وليس هو المصدر الرئيسي للمشاكل والصعوبات وان كان يتحمل قسطا منها.

وهذا الجانب الاداري في التقصير موجود باشكال ومظاهر متنوعة في مؤسسات عديدة. وفي اسرائيل نفسها بلغ حد ارسال مدراء شركات وبنوك الى السجون وبتهم الاختلاس وهي اسوأ كثيرا من التقصير والاهمال.

ومع ذلك لم يطالب، اريك شارون، وهو وزير من الحكومة، بتصفية "صندوق المرضى" مثلا، او احدى شركات الهستدروت التي يقبع رئيساهما في السجن بتهم الرشوة والاختلاس.

ان هذا الواقع يؤكد ان دوافع الذين يطالبون بحل شركة الكهرباء.. واولئك الذين يتذرعون، بالتقصير وسوء الادارة، هي دوافع سياسية بحتة.

ولهذا السبب بالذات يصبح ضروريا وضع تقصيرات الشركة في حجمها الصحيح، وبالارتباط بالنوايا المبيتة ضدها. الامر الذي يجعل هذه التقصيرات في مركز ثانوي من الاهمية بالقياس لخطر الحل.

ومن هنا فان تضخيم هذه التقصيرات، وطرحها بصورة انفعالية تحمل طابع الاثارة والتحريض، يخدمان، بحسن نية او بسوء نية، خطة تصفية الشركة.

وبالمقابل فان المسؤولين عن تلك التقصيرات في الشركة انما يخدمون هم ايضا بحسن نية او سوء نية خطة تصفية الشركة.

وفي هذا النطاق، يمكن القول ان الانتقادات التي وجهت للشركة في صحيفة "القدس" لم تأخذ بعين الاعتبار، او لعلها اخذت، النوايا الاسرائيلية ضد تلك الشركة.

ويبدو ان صاحب الافتتاحية اراد استثمار هذه النوايا للضغط على الشركة في اتجاه يخدم وجهة نظره السياسية. خاصة وان الاهتمام بمشاكل المواطنين اليومية ليس تقليدا مألوفا فيما تكتبه جريدة القدس.

ان الجميع يعلم ان المشاكل الاساسية لشركة الكهرباء تابعة من نقص الامكانيات المالية.

والجميع يعلم بأن عمان تعارض في توفير هذه الامكانيات وتستخدم حاجة الشركة للاقتراض والمساعدة للضغط السياسي عليها.

والجميع يعلم ان الكثير مما يشكو منه صاحب الافتتاحية يمكن التغلب عليه اذا ما توفر لهذه الشركة الدعم المالي.

فلماذا اذن لا يوجه صاحب الافتتاحية، وهو ذو رأي مسموع في عمان، انتقاداته للذين يحجبون عن هذه الشركة الدعم المالي. وهي اولا واخيرا شركة عربية وتقدم الخدمات لقطاع واسع من المواطنين وتشرف عليها، او يفترض ان تشرف عليها، عدة بلديات في المنطقة، وتعتبر خدماتها جزءا اساسيا من خدمات تلك البلديات.

واذا كان العاثر حقا لكتابة تلك الافتتاحية هو مصالح المواطنين، فالسبيل الى ذلك معروف. هو دعم هذه الشركة كما تدعم مؤسسات اخرى في المحتلة.

اما تعليق هذا الدعم للحصول على مطالب الهيمنة لاغراض سياسية على هذه الشركة، فانه متناقض مع القلق الذي ابداه صاحب الافتتاحية على المواطنين.

ان المهمة العاجلة امام جميع الذين يهمهم مصالح المواطنين، والذين يعنيهم المحافظة على الشركة وجه محاولات تصفيتها، هي ببساطة توفير الدعم والعمل على كشف ومعالجة كل نواحي القصور في ووضع القائمين على ادارتها امام مسؤولياتهم والمهنية.

ومع قناعتنا التامة بأن التهديدات بحل الشركة سياسية وليس ادارية الا ان ما يحافظ على الشركة الاصح ما يساعد في المحافظة على الشركة الحسنة بالمواطنين، وتفهم هؤلاء المواطنين ومصاعبها، واقتناعهم بضرورة الصبر على منه والمصاعب.

وهذا ما لا تفعله ادارة الشركة للاسف الشديد نوعية في نظرتها للناس الى حد الاستوقراطية.

وقد كان حريا بادارة الشركة ان تستفيد من نابلس فلقد واجه المواطنون مصاعب حقيقية اثر احتراق احد الموتورات، بسبب ضعف وانقطاع التيار الكهربائي. ولكن احدا في نابلس لم يبادر المجلس البلدي بالاصرار على رفض ربط الشركة بالكهرباء الاسرائيلية. وعلى المطالبة بالموافقة على المولدات اللازمة لتقوية التيار الكهربائي في

ولقد كان السبب في كل هذا هو الثقة القائمة البلدي والمواطنين.

وبامكان شركة كهرباء محافظة القدس ان تقيم الثقة اذا ما ارادت.

فوضى مالية تعم المناطق المحتلة السوق السوداء هي السوق الوحيدة

ركود اقتصادي - فقدان السيوله النقدية - ٣٠ بالمئة من العملة الاردنية يجري تداولها في الضفة - الصيارفة لا يقومون بدور البنوك - هل سمعتم عن جباية ثلث الواحد بالمئة - البنوك الاسرائيلية تحاول توسيع نشاطاتها.

تجتاح الضفة الغربية وقطاع غزة، ازمة اقتصادية خانقة، وتستمد هذه الازمة وجودها واستمراريتها، من ازمة الاقتصاد الاسرائيلي نفسه، الذي يعاني من الركود والتضخم المالي، اما مظاهر هذه الازمة في المناطق المحتلة، فتتمثل بالركود الاقتصادي من جهة وفقدان السيولة النقدية من جهة اخرى.

اين تذهب النقود

تمتص جزء كبير من هذه النقود، مختلف انواع الضرائب والقروض الاجبارية والاختيارية هذا بالاضافة الى جباية ثلث الواحد بالمئة الذي يقتطع من رسوم التأمين، ويخصص لشراء اقنعة واقية ضد الغازات السامة.

وما يتبقى من هذه الاموال بعد مصاريف الاستهلاك الضرورية - هذا اذا ابقى وحش الغلاء شيئ - يجيء دور فروع البنوك الاسرائيليه التي تحاول امتصاص اي فائض من الاموال. ولتنفيذ هذا الهدف تقوم هذه البنوك، بتطبيق نفس اساليبها المتبعة في اسرائيل. ويجري ذلك عن طريق برامج التوفير والادخار التي تعلن عنها، حيث تستغل خوف المواطن العادي، من انخفاض الليرة الاسرائيلية وتدهور قيمتها المستمر في الاسواق، لتقدم له عدد من الاغراءات كي يدخر ما تبقى من فتات العملة ضمن برامج التوفير والادخار.

لكن انخفاض قيمة الليرة الاسرائيلية بنسبة اكثر من ٥٢ بالمئة خلال السنة الماضية يثبت زيف هذه الادعاءات كما ان تحذيرات الاقتصاديين الاسرائيليين من خطورة هذه الاساليب على الاقتصاد الاسرائيلي تثبت هذا الواقع وكيف الحال اذن بالنسبة لاقتصاد المناطق المحتلة. لقد اوضح محافظ بنك "العمال" في اسرائيل افرايم رايتر بأن التضخم المالي السائد في اسرائيل، لا يصاحبه ازدياد الطلب على البضائع والمشتريات حيث يعمد الناس الى التخلص من الفائض النقدي خوفا من انخفاض قيمته بل على العكس، فان ما يجري في اسرائيل هو تشجيع التوفير والادخار وشراء سندات القروض، الامر الذي يكدس اموالا طائلة، ولكنها غير مستثمرة في الاقتصاد. بل تذهب لتمويل مختلف النفقات العسكرية والحكومية التي بدورها تعمل على زيادة التضخم. نشاط فروع البنوك الاسرائيلية في الضفة والقطاع، يسير في اطار السياسة السابقة، ويبدو ان هذا هو سببا اضافيا لعدم نجاح هذه البرامج في المناطق المحتلة.

اسباب اخرى للفوضى

من الاسباب الاخرى للفوضى الاقتصادية في الضفة والقطاع، تعدد العملات المتداولة بين المواطنين، وخاصة الدينار الاردني وتشير بعض الدراسات بأن حوالي ٣٠ بالمئة من النقد الاردني، يجري تداوله في اسواق الضفة والقطاع وهي نسبة عالية بحكم الظروف والعلاقة القائمة بين الضفتين في الوقت الحاضر. وتشير الوقائع بأن كلا من اسرائيل والاردن، معنيان بالمحافظة على هذه الحالة عن طريق تشجيع سياسة الجسور المفتوحة ويقوم بدور الوسيط الرئيسي في نقل الاموال او تهريبها عبر الجسور بالاضافة الى كبار التجار صيارفة العملة، وهم يكتلون بهذا الدور لعل هذا هو السبب في استمرار السماح بممارسة نشاطهم حتى الان، ولكن ماذا يعنيان ذلك.

توضح الاحصائيات بأن ميزان التبادل الاقتصادي بين اسرائيل والمناطق المحتلة هو لصالح اسرائيل حيث تبلغ صادرات اسرائيل الى الضفة والقطاع حوالي خمسة اضعاف وارداتها، ولا تقل هذه النسبة بكثير بالنسبة لميزان التبادل الاقتصادي بين المناطق المحتلة والاردن حيث تقل صادرات الاردن عن وارداته بالنسبة لهذه المناطق.

كما توضح هذه الاحصائيات بأن صادرات اسرائيل الى الضفة والقطاع تفوق قدرتهما الشرائية والاستهلاكية، والتبادل التجاري عبر الجسور يوضح اين يذهب الفائض الاسرائيلي ان ذلك يعني بأن هذا الواقع يجعل من اقتصاد الضفة والقطاع اقتصادا وسيطا ويمنع عنه سبل التطور الاقتصادي الطبقية كما انه يؤدي الى تعميق التبعية الاقتصادية للاقتصاد الاسرائيلي والتبعية السياسية للنظام الاردني عن طريق هيئة كبار الراسماليين والكمبرادور وهم المشرفون والمستفيدون الاوائل من هذا التبادل النقدي والبضائعي.

ومن نتائج هذه السياسة ان الجزء الاكبر والاساسي من النقد الاردني المتداول في الضفة والقطاع، يستخدم لتمويل الصفقات التجارية الكبيرة، اي انه لا يتداول بايدي المواطنين العاديين، الذين "يتشرفون" بالسماع عن وجوده فقط.

حالة فريدة من نوعها

من المتبع والمتعارف عليه في جميع بلدان العالم، ان يؤدي النقد المتداول في الاسواق، عددا من الوظائف الاساسية، التي تدفع وتسهل علاقات الانتاج القائمة. (هذا لا ينطبق على المجتمعات الشيوعية المتطورة والتي سيسود فيها مبدأ المجانية بالتوزيع) ويستخدم النقد بشكل عام كمقياس للقيمة وكوسيلة للدفع والتداول والادخار. والنقد كمقياس للقيمة يختلف من بلد الى اخر، ويمكن ان نلاحظ ذلك بسهولة من خلال تفاوت قيمة العملات المختلفة المتداولة في الاسواق.

ولكن ما يجري في الضفة والقطاع، تختلف عن كل ما هو متبع ومتعارف عليه، حيث يتقاسم نوعان من النقد مختلفان ومتناقضان في القيمة، دورا واحدا . وهو ذلك يستخدم الدينار الاردني الاعلى والاكثر ثباتا، كمقياس للقيمة وعملية للدفع بينما تستخدم الليره الاسرائيلية كوسيلة للتداول هذا في الوقت الذي تقوم فيه البنوك الاسرائيلية بمحاولة اعتبار الليرة كوسيلة للادخار عن طريق طرح برامج التوفير المختلفة.

وذلك يعني في العملي بأن الاكثرية الساحقة من جماهيرنا الشعبية البعيدة جدا عن الصفقات التجارية، واموال البنوك المفتوحة مهما تعددت تسهيلاتها والبعيدة جدا ايضا عن مختلف انواع الولاء والارتباط عليها ان تتعامل بالليرة الاسرائيلية كوسيلة للدفع وان تتعامل بالدينار الاردني كمقياس للقيمة ووسيلة للادخار ومن يستطيع والحالة هذه التوفيق بين النقيضين؟ والذي يزيد الطين بلة" انه حتى معاملات الحكم العسكري لا تتم الا بالدينار الاردني. ان احد مظاهر الفوضى الاقتصادية في المناطق المحتلة هو تداول الليرة الاسرائيلية حسب قيمة الدينار هذا بالاضافة الى قيام صيارفة العملة بدور البنك البدائي لكبار التجار والكمبرادور المحلي في الضفة والقطاع.

واخيرا

كانت هذه بعض مظاهر الفوضى الاقتصادية في الضفة الغربية والقطاع، وللتقليل من هذه الفوضى وما تسببه من ازمات خاصة بالنسبة للفئات الشعبية فان طالب المواطنون باستمرار باعتماد مقياس نقدي واحد

تهنئة بالخطوبة

تمت يوم الاحد الماضي خطوبة الدكتور سليمان بشير على الانسة للي فيضي من القدس.

اسرة الطليعة تهنيء الخطيبين السعيدين وتتمنى لهما حياة سعيدة.

طلب زيادة رحلات الباصات الى بني زيد

بني زيد - يطالب اهالي البلدة شركة الباصات بزيادة عدد رحلات باص الشركة الى بلدتهم.

ويشكون من المصاعب الناجمة عن اكتفاء الشركة تسيير الباص الوحيد لها يوميا.